



بلغت أدناها في بعض آبار حقل برقان الكبير بنحو 170 فلساً لترتفع في حقول النفط الثقيل وغرب الكويت

1,5 دينار متوسط كلفة إنتاج برميل النفط الكويتي.. بين الأدنى عالمياً

■ حقل برقان بدأ إنتاجه منذ الأربعينيات ولا يزال يتمتع بقدرة إنتاجية تعتبر الأفضل بين أقرانه

■ دراسة المستشار الفني: تكاليف الإنتاج ستستمر في الارتفاع للمحافظة على الطاقة الإنتاجية



أحمد مغربي

لا تزال كلفة إنتاج برميل النفط الكويتي محط أنظار الجهات الرقابية في الكويت، وعلى رأسها ديوان المحاسبة، لاسيما أن الزيادة المضطردة في التكلفة التي وصلت إلى نحو 1,5 دينار (نحو 5 دولارات) كمتوسط للبرميل خلال السنة المالية الماضية هاجسا يؤرق القيادات التنفيذية في القطاع النفطي وواضعي السياسة المالية خلال الفترة الماضية بالتزامن مع انهيارات أسعار النفط نتيجة جائحة كورونا، وذلك على الرغم من أن تلك المستويات تعتبر من الأدنى عالمياً إلا أن زيادتها عاما تلو الآخر جعلت شركة نفط الكويت تدرس الأمر بعناية شديدة لتقليص نفقات التشغيل لتحافظ على ذلك المستوى من الكلفة خلال الأعوام المقبلة.

حقل برقان الكبير، ثاني أكبر حقل منتج في العالم، الذي يغطي 65% من إنتاج الكويت النفطي، يتدفق منه النفط

بغزارة وبكلفة مالية متدنية للغاية بلغت نحو 170 فلساً للبرميل في الكثير من الآبار النفطية خلال السنة المالية الماضية، تلك الكلفة الزهيدة في إنتاج الحقل تجعل منه الأدنى محلياً عند مقارنته مع الحقول الأخرى في شمال وغرب الكويت والتي وصلت كلفتها إلى أكثر من دينار للبرميل مثل حقل العبدلي وغيرها الكثير التي ترتفع فيها الكلفة لمستويات دفعت الشركة إلى إغلاقها مؤقتاً.

ولفهم أكبر لطبيعة إنتاج النفط في الكويت، قد يجهل البعض أن للحقول النفطية أعماراً افتراضية تختلف فيها مراحل الإنتاج من الذروة التي يكون الإنتاج فيها سهلاً وبالطرق الاعتيادية، حيث يبلغ أعلى مراحله ثم إلى مستويات أقل تستخدم فيها طرق وتقنيات حديثة لوضع مزيد من الضغط على المكامن ومن ثم زيادة الإنتاج أو الحفاظ على المستويات القائمة، حيث يظل ما يقارب من ثلثي احتياطياته في باطن الأرض

وقد يصعب استخراجها لعدم وجود تقنيات أو ارتفاع تكلفة إنتاجها ما قد يدفع إلى إيقاف الإنتاج من الحقل نهائياً أو مرحلياً.

مستشار فني

إلا أن نفط الكويت وأمام تلك التحديات في الإنتاج وزيادة الكلفة المالية في بعض الآبار قامت بتنفيذ دراسات عدة للتكاليف التشغيلية من قبل مستشار عالمي وتوصلت تلك الدراسات إلى أن الزيادة في التكاليف التشغيلية ترجع لعدة أسباب منها المحافظة على مستوى الإنتاج والتعامل مع مستويات المياه وغاز كبريتيد الهيدروجين، وأن تكاليف الإنتاج ستستمر في الارتفاع للمحافظة على الطاقة الإنتاجية مستقبلاً.

وطالب «ديوان المحاسبة» مجدداً اتخاذ ما يلزم من إجراءات للحد من ارتفاع تكلفة إنتاج البرميل بمكامن إنتاج النفط بنسب ضخمة لبعض المكامن في ضوء نتائج الدراسات واللجان المشكلة

حقيقة ثابتة

في القطاع النفطي تجنباً لانعكاس تلك الزيادة على تكلفة إنتاج البرميل. وأفادت شركة نفط الكويت بأن تكلفة إنتاج البرميل في الكويت تعتبر الأقل مقارنة بالدول المحيطة والشركات النفطية العالمية، حسبما أكدته الدراسات المختصة في هذا المجال، حيث تعرف تكلفة إنتاج البرميل النفطي بأنها التكلفة المتعلقة بعمليات التشغيل الخاصة بإنتاج البرميل النفطي، ومن الأمثلة على ذلك، تكاليف تشغيل وإصلاح الآبار ورواتب الموظفين وتكلفة تشغيل وصيانة مراكز الإنتاج واستهلاك الأصول الرأسمالية وتكلفة العقود والمواد التشغيلية.

ويعتبر ارتفاع تكاليف إنتاج البرميل من الحقائق الثابتة في الصناعة النفطية العالمية وتشترك به جميع شركات الاستكشاف الوطنية منها والعالمية وتتنوع أسباب هذا الارتفاع إلى أسباب خارجة عن إرادة الشركات المنتجة

2,9 مليون برميل إنتاج نفط الكويت العام الحالي

أمام التحديات العالمية في الإنتاج النفطي والتزام الكويت بقرارات منظمة (أوبك) قامت شركة نفط الكويت وبتوجيهات من مؤسسة البترول الكويتية بتخفيض الطاقة الإنتاجية المستهدفة من خطة خمسية إلى أخرى، وذلك نتيجة مراجعة أداء الشركات النفطية وقدراتها الداخلية، ونتيجة لهذا التقييم قامت «البترول» بتحديث التوجهات الاستراتيجية للطاقة الإنتاجية للنفط الخام وقد تم اعتمادها من المجلس الأعلى للبترول، والتوجهات الحديثة وهي الطاقة الإنتاجية المتاحة للنفط الخام بكمية تقدر بـ 2,900 مليون (برميل) يومياً في السنة المالية 2021/2020 و 3,20 ملايين (برميل) يومياً في السنة المالية 2026/2025 و 3,20 ملايين (برميل) يومياً في السنة المالية 2030/2031 و 3,65 ملايين (برميل) يومياً في السنة المالية 2036 / 2035 و 3,65 ملايين (برميل) يومياً في السنة المالية 2040/2041.

23 ألف برميل يومياً إنتاج «النفط الثقيل»

رصد «ديوان المحاسبة» أن شركة نفط الكويت لم تتمكن من تحقيق الطاقة الإنتاجية المخططة للنفط الثقيل للسنة المالية 2020/2019، حيث بلغت كميتها الفعلية 23 ألف برميل يومياً بانخفاض ما كميته 52 ألف برميل يومياً بنسبة 69,3% مقارنة بالبطاقة الإنتاجية المستهدفة البالغة كميته 75 ألف برميل يومياً، وذلك نتيجة لتأخر مشروع فارس السفلي للنفط الثقيل.

وقال إن شركة نفط الكويت لم تقم بتحديد تكلفة البرميل من النفط الثقيل حتى شهر يوليو 2020 على الرغم من بدء الإنتاج في 26 مارس 2020 وطلب الديوان من الشركة تحديد تكلفة إنتاج البرميل لما لذلك من آثار على مدة الجدوى من تنفيذ المشروع وتحقيق الغرض منه والذي يترتب عليه اتخاذ القرار المناسب بشأن استمرار الإنتاج أو إيقافه في ظل إيقاف الشركة للعديد من الآبار المنتجة للنفوط الأعلى جودة نتيجة تخفيض حصة إنتاج الكويت من النفط الخام.

2,9% ارتفاع التضخم محلياً في 2020



شهدت أسعار المجموعة السابعة (النقل) ارتفاعاً بنسبة 3,34٪. وأفادت بأن أسعار المجموعة الثامنة (الاتصالات) ارتفعت بنسبة 5,30٪ على أساس سنوي، كما ارتفع معدل التضخم في المجموعة التاسعة (الترفيه والثقافة) بنسبة 7,23٪ في حين هبطت أسعار المجموعة العاشرة (التعليم) بنسبة 15,46٪. ولفتت «الإحصاء» إلى أن أسعار مجموعة (المطاعم والفنادق) استقرت على أساس سنوي في ديسمبر الماضي في حين ارتفعت أسعار مجموعة (السلع والخدمات المتنوعة) 5,73٪.

وأوضحت أن مجموعة (الأغذية والمشروبات) ارتفعت بنسبة 0,17٪ في ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر الماضي نتيجة لارتفاع أسعار مجموعة (اللحوم والدواجن والألبان). ويعد الرقم القياسي لأسعار المستهلك أداة لقياس مستويات الأسعار عموماً بين فترتين إما شهرية أو سنوية وعادة ما يكون مؤشراً أساسياً لقياس النمو أو الانكماش الاقتصادي إذ يمكن للدولة من خلاله اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية ورسم السياسات النقدية والمالية.

كونا: أظهرت بيانات الإدارة المركزية للإحصاء ارتفاع الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين (التضخم) في الكويت بنسبة 2,95٪ في شهر ديسمبر الماضي على أساس سنوي.

وقالت «الإحصاء» في نشرتها الشهرية عن الأرقام القياسية لأسعار المستهلكين الصادرة أمس إن معدل التضخم في الكويت ارتفع 0,34٪ في ديسمبر الماضي مقارنة بشهر نوفمبر الماضي. وأضافت أن الرقم القياسي للمجموعة الأولى (الأغذية والمشروبات) قفز في ديسمبر الماضي 9,81٪ مقارنة بالفترة ذاتها من 2019. كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة الثانية (السجائر والتبغ) بنسبة 2,43٪. وأوضحت أن مؤشر الأرقام القياسية للمجموعة الثالثة (الملبوسات) ارتفع 2,19٪ على أساس سنوي في حين استقرت أسعار مجموعة (خدمات المسكن) للشهر الثاني وبقيت عند مستوياتها المسجلة العام السابق.

وذكرت أن معدل التضخم في المجموعة الخامسة (المفروشات المنزلية) ارتفع بنسبة 4,18٪، كما ارتفع مؤشر أسعار المجموعة السادسة (الصحة) بنسبة 1,73٪ في حين

46 مليون دينار متوسط السيولة اليومي بمحصول 230 مليوناً

تراجع الزخم على الأسهم القيادية.. يقلص مكاسب «البورصة» الأسبوعية

شريف حمدي

أنهت بورصة الكويت تعاملات الأسبوع على ثباين في أدائها على وقع استمرار عمليات التصريف للأسهم القيادية التي حققت مكاسب لافتة خلال تعاملات يناير الماضي، وذلك للأسبوع الثاني ولكن بوتيرة أقل من الأسبوع الماضي الذي تراجع فيه أداء مؤشر السوق الأول بشكل لافت وقاد السوق للتراجع بشكل عام. في المقابل كان هناك إقبال على الأسهم الصغيرة والمتوسطة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع أداء مؤشر السوق الرئيسي بصورة محدودة، وسط حالة من الترقب لما تسفر عنه إفصاحات العام المالي الماضي وتوصيات مجالس الإدارات بالتوزيعات من عدمه.

وتجاهل المتعاملون بسوق الأسهم الكويتية معطى مهما وهو ارتفاع أسعار النفط الكويتي بشكل تدريجي وتخطيه حاجز الـ 60 دولاراً للبرميل. وبنهاية تعاملات الأسبوع، ارتفعت القيمة السوقية للبورصة بنحو 14 مليون دينار بنسبة 0,04٪، ليصل إجمالي القيمة إلى 33,14 مليار دينار بنهاية تعاملات الأسبوع ارتفاعاً من 33,13 مليار دينار نهاية الأسبوع الماضي.



بنسبة 0,5 مضيفاً 22 نقطة ليصل إلى 4682 نقطة ارتفاعاً من 4660 نقطة. حقق مؤشر السوق العام 0,8٪ مكاسب، وذلك بإضافة 46 نقطة ليصل إلى 5695 نقطة من 5649 نقطة الأسبوع الماضي.

وانخفضت السيولة المتدفقة للسوق بنسبة 3٪، إذ بلغت المحصلة الأسبوعية 230 مليون دينار بمتوسط يومي 46 مليون دينار، تراجعاً من 237 مليون دينار بمتوسط يومي 47,5 مليون دينار الأسبوع الماضي، وأنهت البورصة

تعاملات الأسبوع على تراجع مؤشرات على النحو التالي: خسر مؤشر السوق الأول 0,14٪ ارتفاعاً بنسبة 6210 نقطة تراجعاً من 6219 نقطة الأسبوع الماضي. ارتفع مؤشر السوق الرئيسي

ملكيات الأجانب بالبنوك مستقرة عند 1,9 مليار دينار

وتراجعت ملكية الأجانب في البنك الوطني بنسبة 0,05٪ لتصل النسبة الإجمالية إلى 20,01٪ بقيمة 1,148 مليار دينار، وتراجعت كذلك في بنك برقان بنسبة 0,1٪ بنسبة إجمالية 2,84٪ بقيمة 16,5 مليون دينار. وبنهاية تعاملات الأسبوع، تقدر قيمة ملكيات الأجانب في جميع البنوك الكويتية بـ 1,93 مليار دينار.

وبلغ ارتفاع ملكيات الأجانب في الخليج بنسبة 0,04٪ لتصل النسبة الإجمالية إلى 12,67٪ بقيمة إجمالية 83,8 مليون دينار، وبنك الأهلي بنسبة 0,03٪ بنسبة إجمالية 1,07٪، وتبلغ قيمة ملكيات الأجانب في البنك 3,5 ملايين دينار، كما ارتفعت ملكيات الأجانب في بيتك بنسبة 0,01٪ بنسبة 10,32٪ بقيمة 568,6 مليون دينار.

اتسمت تعاملات الأجانب على البنوك الكويتية على مدار الأسبوع بالاستقرار إلى حد كبير، وذلك وفقاً لإحصائيات البورصة حتى 10 فبراير الجاري، إذ استقرت نسب ملكيات الأجانب في 5 بنوك هي التجاري والمتحد وKIB وبوبيان ووربة، وتراجعت في بنكي الوطني وبرقان، بينما ارتفعت في بنوك الخليج والأهلي وبيتك بنسب طفيفة.